

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 47 @ إِذَا تَوُوَّفِيَّ الْمُؤْحَالُ لَهُ وَكَانَ الْمُؤْحَالُ عَلَيْهِ وَارِثَهُ
فَقَطُّ فَلَا يَبْقَى حُكْمٌ لِلْحَوَالَةِ . وَلَا يُطَالِبُ الْمُؤْحَالُ عَلَيْهِ
بِشَيْءٍ مِنْ طَرَفِ أَحَدٍ وَيَصِيرُ الْمُؤْحَالُ عَلَيْهِ بَرِيئًا مِنَ الدَّيْنِ ;
لَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَنْ يُطَالِبُ الْمُؤْحَالِ عَلَيْهِ بِالْمُؤْحَالِ بِهِ ,
وَطَالِبُ الْإِلْسَانِ نَفْسَهُ لَا مَعْنَى لَهُ , كَمَا أَنَّ الْكَفِيلَ صَارَ
بَرِيئًا لَمَّا تَوُوَّفِيَّ الدَّائِنُ وَكَانَ هُوَ وَارِثًا لَهُ فَقَطُّ (انْظُرْ
الْمَادَّةَ 667) . وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ذُكِرَ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (698)
(أَنَّ لِلْمُؤْحَالِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ , وَالَّذِي ذَكَرَهُ
فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ (وَارِثُ) فَقَطُّ) ; لِأَنَّهُ حِينَئِذَا يَكُونُ
لِلْمُؤْحَالِ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ الْمُؤْحَالِ عَلَيْهِ يَكُونُ الْمُؤْحَالُ عَلَيْهِ
بَرِيئًا مِنَ الدَّيْنِ بِمَقْدَارِ حِمَّتِهِ الْإِلْرُثِيَّةِ وَيُطَالِبُ بِحِمَصِ
الْوَرِثَةِ الْبِقَابِيَّةِ وَالْحُكْمُ فِي الْكَفَالَةِ أَيْضًا كَانَ عَلَى هَذَا
الْمِنْذُ وَالْ رَاجِعُ الْمَادَّةَ (667) , مَثَلًا لَوْ كَانَ وَرِثَةُ الْمُؤْحَالِ
لَهُ ابْنُهُ (الْمُؤْحَالُ عَلَيْهِ) وَلَدًا آخَرَ . يَبْرَأُ الْمُؤْحَالُ عَلَيْهِ
مِنْ نِصْفِ الْمُؤْحَالِ بِهِ , وَيَجِبُ عَلَى الْمُؤْحَالِ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ
النِّصْفَ الثَّانِيَّ إِلَى الْوَارِثِ الثَّانِي وَهُوَ أَخُوهُ الْآخَرُ .
وَيُسْتَفَادُ مِنْ الْإِلْرِثَاتِ الْمَسْرُودَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَادَّةِ
وَالْمَادَّةِ السَّابِقَةِ أَنَّ الْمُؤْحَالِ عَلَيْهِ يَبْرَأُ فِي سَبْعِ صُورٍ . 1 -
- الْإِدَاءُ - 2 - الْحَوَالَةِ عَلَى الْغَيْرِ - 3 - الْإِلْرَاءُ - 4 - الْهَبَةُ -
5 - التَّصَدِّقُ - 6 - إِحَالَةِ الْمُحِيلِ الْمُؤْحَالِ لَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُؤْحَالِ
عَلَيْهِ - 7 - وَفَاةُ الْمُؤْحَالِ لَهُ وَانْحِصَارُ إِرْثِهِ فِي الْمُؤْحَالِ عَلَيْهِ .
تَارِيخُ الْإِلْرَادَةِ السَّنِيَّةِ : 25 صَفَرِ سَنَةِ 288 بَعَوْنِهِ تَمَّ شَرْحُ
الْحَوَالَةِ وَيَلِيهِ شَرْحُ الرَّهْنِ . - * * * *